مجتمع

الصين تجلي الآلاف بعد تسرب المياه من سد

أجلت السلطات الصينية، السبت، نحو 5700 من منازلهم، بعد تسرب المياه من سدّ على ثاني أكبر بحيرة للمياه العذبة في البلاد، في حين يعكف موظفو الإنقاذ على الحيلولة دون المزيد من الأضرار الناجمة عن تدفق المياه. وأظهرت لقطات بثتها وسائل إعلام حكومية تدفق المياه عبر ثغرة في السد، ومرورها على عدة شاحنات مقلوبة وصولاً إلى برك من المياه تغمر عدداً من المنازل. وهطلت أمطار غزيرة على أنحاء جنوبي الصين خلال الأيام الماضية، ما تسبب في ارتفاع منسوب مياه نهر ميلو إلى أعلى مستوياته منذ 70 عاماً. (رويترز)

حكم جديد بحق ممرضة بريطانية قتلت مواليد

حكم القضاء البريطاني على الممرضة لوسي ليتبي للمرة الخامسة عشرة بالسجن مدى الحياة، بعد إدانتها بمحاولة قتل طفلة في المستشفى، بعد إدانتها بقتل سبعة مواليد خلال عملها. وتوصّل المحلفون في محكمة مانشستر كراون، إلى أن ليتبي (34 سنة) حاولت أيضاً قتل طفل خديج كان موضوعاً في وحدة العناية المركزة في مستشفى كونتيسة تشيستر (شمال غرب) في فبراير/شباط 2016. وقال المدعي العام نيكولا وين وليامز: «أدانتها هيئتا محلفين منفصلتان، والحكم الصادر يعني أنها لن تخرج أبداً من السجن». (فرانس برس)

10 آلاف فلسطيني تحت أنقاض غزة

قدّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان وجود جثامين أكثر من عشرة آلاف فلسطيني تحت أنقاض المباني المدمرة في قطاع غزة، وأنه لا سبيل للعثور عليهم بفعل تعذر انتشالهم، في وقت يغيب فيه أي تحرك إنساني دولي للمساعدة. وقال المرصد الحقوقي في بيان إن عائلات ضحايا الهجمات العسكرية الإسرائيلية الميتة والمدمرة تواجه تحديات هائلة في انتشال الجثث في ظل عدم توفر المعدات لطواقم الدفاع المدني والمنع الإسرائيلي لإدخال أي معدات من خارج القطاع. ووثق البيان أنماطاً متكررة للنهج الإسرائيلي القائم على منع وعرقلة انتشال الضحايا والمفقودين الفلسطينيين من تحت أنقاض المنازل والمباني المدمرة، بما يشمل تكرار استهداف طواقم الدفاع المدني وفرق الإنقاذ والعائلات التي تحاول انتشال الجثامين، ومنع إدخال الوقود اللازم لعمل ما تبقى من مركبات وآليات، ومنع إدخال المعدات. وأكد الأورومتوسطي، ومقره في جنيف، أن غالبية جثامين الضحايا المنتشلة خلال العدوان الإسرائيلي كانت إما في الشوارع أو في بنايات من طابق أو طابقين، في حين يصعب انتشال الجثامين من تحت المباني متعددة الطوابق، مشدّداً على الحاجة الملحة إلى إدخال معدات وكميات كافية من الوقود لبدء إزالة الأنقاض والبحث عن الجثامين وانتشالها، ثم التعرف إلى أصحابها، ووقف الانتهاك الحاصل لكرامة الضحايا، وتفعيل حقهم وحق ذويهم في دفنهم بشكل لائق.

(**العربي الجديد**)

ركام منازل في مدينة غزة (حمزة قريقع/ الأناضول)

«سندويشات الموت» خطر يهدد المغاربة

الرباط ـ **عادل نجدي**

عادت حوادث التسمّم الغذائي لتثير الجدال في المغرب، بعدما أودى تناول وجبة سريعة «سندويش» في محل للمأكولات السريعة يقع في حي المحاميد الشعبي بمدينة مراكش (وسط)، بحياة 6 أشخاص من بينهم طفلة في الخامسة من العمر في نهاية إبريل/ نيسان الماضي. وأدان القضاء، في حكم أصدره في الأول من يوليو/ تموز الجاري، صاحب المحل واثنين من مساعديه بالسجن 4 سنوات مع دفع غرامة مالية مقدارها 1000 درهم (100 دولار) بتهمة «التسبب في واقعة قتل من غير قصد بسبب الإهمال وعدم مراعاة الأنظمة والقوانين، وإزالة أشياء من مكان وقوع الجريمة قبل إجراء التحقيق الأولي بقصد عرقلة سير العدالة، وتقديم منتج شكل خطراً على صحة الإنسان، وحفظ وتخزين المواد الغذائية المعروضة للبيع في ظروف غير صحية». وفي 29 مايو/ أيار الماضي، تعرّض نحو 19 تلميذاً وتلميذة يدرسون في مدارس الموحدين بإقليم وزان (شمال) لتسمّم غذائي بعدما تناولوا وجبات سريعة في أحد المحلات المجاورة للمؤسسة التعليمية، قبل أن ينقلوا إلى المستشفى على وجه السرعة.

وفي 25 يونيو/ حزيران الماضي، تعرض أكثر من 30 شخصاً لتسمّم غذائي بعدما تناولوا وجبة سريعة في محل بمدينة تيزنيت (جنوب)، ما دفع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (أكبر تنظيم حقوقي مستقل في البلاد) إلى مطالبة جميع المؤسسات المعنية بالصحة والسلامة بتحمّل مسؤولياتها في مراقبة جودة المنتجات الغذائية وسلامتها وما يُعرض في الأسواق والمحلات، وضرورة تقوية المراقبة للحفاظ على صحة المواطنين وسلامتهم وتنفيذ القانون بصرامة.

وتوضح نشرة علم الأوبئة والصحة العامة الصادرة عن وزارة الصحة أن «الأطعمة المعدة والجاهزة المعروضة للبيع في هذه المؤسسات يجري التعامل معها أو تخزينها في ظروف لا تضمن سلامتها الصحية، وتمثل المخاطر الكيميائية مصدراً رئيساً للأمراض التي تنقلها الأغذية». يقول الطبيب والباحث في السياسات والنظم الصحية، الطيب حمضي، لـ«العربي الجديد»: «التسمّم الغذائي ظاهرة عالمية، وتظهر التقديرات العالمية لمنظمة الصحة العالمية حول الأمراض المنقولة عبر الأطعمة، أن شخصاً واحداً من بين عشرة أشخاص يصابون بأمراض بسبب تناول أغذية ملوّثة، وأن نحو 420 ألف شخص يموتون جراء ذلك».

يضيف: «على مستوى المغرب يأتي التسمّم الغذائي في المرتبة الثالثة بين التسمّمات التي يجري تسجيلها، وذلك بعد لسعات العقارب والتسمّم بالأدوية». ويورد أن 38% من التسمّمات التي تحدث في المغرب تحصل داخل المنازل، أي من بين كل 5 تسمّمات يحصل اثنان في المنزل، و24% في أماكن عمومية. وعلى صعيد الفئات العمرية يعتبر 40% من المصابين بتسمّم من البالغين، و30% من الأطفال. ويؤكد حمضي ضرورة مراقبة الدولة سلسلة الإنتاج والتخزين والنقل وفق الشروط القانونية والصحية، وتجنّب المواطنين تناول مأكولات في الشوارع خصوصاً في فصل الصيف.

من جهته، يربط رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك (غير حكومية)، بوعزة الخراطي، تتالي حوادث التسمّم الغذائي في المغرب بكثرة محلات المأكولات السريعة ومطاعمها مقابل ضعف مراقبة المصالح الصحية. ويشدد على وجوب إيجاد حلّ لما يصفه بـ«الوضع المزري»، خاصة أن المغرب على أعتاب تنظيم نهائيات مونديال كرة القدم عام 2030. ويلفت، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى وجود فراغ قانوني كبير جداً، فعملية ترخيص المحلات والمطاعم تنظمها الجماعات المحلية (البلديات) من دون استشارة الجهات المعنية بالمراقبة، وبينها مكتب السلامة الصحية للمنتجات الغذائية. وتسجل استثناءات قليلة على هذا الصعيد، لكن الرخص تسلّم غالباً على سبيل المحاباة». ويؤكد الخراطي الحاجة إلى تفعيل المراقبة «من الحقل إلى الصحن»، لكنه يستدرك بأن «هذا الأمر يبقى منقوصاً في غياب مؤسسة وطنية تعنى بالدفاع عن المستهلك، لا سيما أن هذا المجال يضم فسيفساء من المتدخلين، ويشهد تضارباً في المصالح الشخصية على حساب العامة، ما يجعل المواطنين الحلقة الأضعف». ويلفت إلى أن «عدم إلزام السلطات من يرغبون في فتح مطاعم ومحلات للمأكولات بضرورة الحصول على تكوين مناسب وشروط معينة، يجعل القطاع مفتوحاً أمام من هبّ ودبّ، ويدفع المستهلك الثمن وحده».

التسمّم الغذائي

يسجّل المغرب ما بين 1000 إلى 1600 حالة تسمّم سنوياً، بحسب نشرة علم الأوبئة والصحة العامة الصادرة عن وزارة الصحة، وأوردت النشرة رقم 79 أنّ «30 إلى 45 في المائة من حالات التسمّم تخضع للاستشفاء، وأن 20 إلى 25 في المائة من مؤسسات تقديم الطعام التي تراقبها وزارة الصحة معرضة لخطر التسمّم الغذائي».

تحقيق

الجرب والجدري

أطفال غزة فريسة أمراض التهجير

أصيب عشرات آلاف الأطفال في قطاع غزة بأمراض جلدية مختلفة، نتيجة انتشار النفايات والحرمان من وسائل النظافة بالتزامن مع سوء التغذية

غزة ـ **أمجد ياغي**

بات التعافي من الأمراض الجلدية مثل الجدري المائي والجرب صعب المنال في قطاع غزة، في ظل ظروف النزوح المتكرر الكارثية، ونقص الغذاء، وعدم توفر إمكانات الرعاية الصحية اللازمة للصغار والكبار. ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي، سجّلت وزارة الصحة في غزة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» إصابة نحو 97 ألف شخص بداء الجرب، وإصابة 9274 آخرين بالجدري المائي الذي يُسبّب الطفح الجلدي والحكة، وكان الأطفال أكثر من نصف عدد المصابين بالمرضين، بسبب استمرار الاختلاط ووجود النازحين في خيام مكتظة وسط انعدام أدنى وسائل الحماية، وتعرض الكثير منهم لتشوهات في أجسادهم نتيجة عدم توفر العلاج.

تعيش سامية حجو أوقاتاً عصيبة منذ انتشر الجرب بين أطفالها خلال الشهرين الأخيرين، عقب نزوحها من مدينة رفح باتجاه منطقة المواصي، ونجلها الأصغر بهاء الدين (ثماني سنوات) لم يتعافَ بعد، ويحكّ جسده حتى تسيل منه الدماء، وهي تحاول عزله عن بقية الأطفال، لكنها تجد صعوبة كبيرة في ذلك بسبب ضيق المساحة. نصحت طبيبة في عيادة تابعة لوكالة «أونروا» حجو بتقع الملابس في المياه الساخنة قبل غسلها، لكنها واجهت صعوبة شديدة في تنفيذ ذلك، إذ لم تعثر على حطب لإشعال النار، كما أن الحصول على الغاز يتطلب الوقوف في طابور طويل، وزوجها لا يملك المال، لأنه عاطل عن العمل منذ بداية العدوان، وقد اكتفت بوضع مرهم ملطف على جسد طفلها، لكنه غير كاف لتهدئة الالتهابات، ولا يصلح لعلاج المرض.

الطفل بهاء الدين حجو واحد من بين عشرات الأطفال المصابين في منطقة المواصي التي تظهر في خيامها أمراض كثيرة، إذ لا إمكانية لمنع الاختلاط بين الصغار، ولا حتى كبار السن أو أصحاب الأمراض المزمنة، مثل السرطان والكبد الوبائي.

تقول سامية حجو لـ«العربي الجديد»: «أصابتنا أمراض عدة منذ بداية الحرب، من بينها الأنفلونزا والأمراض الجلدية، وأطفالي يعانون من صدمات نفسية كونهم نجوا من عدة مجازر إسرائيلية، فضلاً عن نزوحنا المتكرر. الجرب منتشر بشكل كبير، وبعض كبار السن يتغاضون عن إصابتهم حتى لا ينزعج أحفادهم وأبناؤهم. احتاج أطفالي وقتاً طويلاً للتعافي من الجرب، ولا يزال بهاء الدين يعاني بشدة للأسبوع الثالث، والمشكلة أننا جميعاً ننعيش في خيام تشبه الأفران، وأجساد الأطفال تتعرق، ولا تتوفر لدينا المياه لتنظيف أجسادهم، وإن توفرت فإنها تكون مياهاً غير نظيفة».

وانتشر الجدري بشكل سريع بين الأطفال في مناطق النزوح، خصوصاً بين الأطفال دون السنتين، رغم أن بعضهم تلقّى لقاحاً في وقت سابق. من بين المصابين الرضيع محمد عبد الخالق (8 شهور)، وما زال يعاني رغم مراجعة الطبيب مرات عدة.

ولد محمد في منزل جده بمدينة غزة، لكن المنزل تعرض لتدمير كلي لاحقاً، ويوضح والده عبد الخالق ماجد أنه رغم حرصه الشديد على صحة طفله إلا أنه في كثير من الأوقات لا يستطيع السيطرة على الاختلاط في خيمة النزوح، أو منع الأطفال من ملامسته خلال اللعب معه، كما فشلت محاولاته في عزل ابنه بعدما تأكد من وجود أطفال مصابين بالجدري في الخيام القريبة بالمنطقة المطلة على قرية الزوايدة غرب مدينة دير البلح في وسط القطاع.

يقول عبد الخالق لـ«العربي الجديد»: «رفضت النزوح في بداية الحرب، ودفعتني زوجتي للنزوح بعد ولادتها، وخلال رحلة النزوح كنت أحمل طفلي، وعلى الحاجز العسكري تعرضت للتحقيق. الجدري والجرب منتشران في كل الخيام، وقد أصابني الجرب عندما كنا في مدينة غزة، وحينها كنت أخجل من الاعتراف بأني (جربان)، لكني وجدت الجميع مصابين. تلقى طفلي مرهم ضعيفة المفعول، واحتاج علاجاً على مدار أسابيع، وقد بدأ يتعافى، وهو لا يستطيع التعبير عن الألم، وأتمنى أن تنتهي الحرب سريعاً من أجل أطفال غزة، فمنهم من بترت ساقه أو يده، والكثير منهم أصيبوا بالأمراض رغم أنهم لم يروا شيئاً من الحياة. عمري 35 سنة، ورأيت الحلو والمرّ في حياتي، لكنهم لم يروا سوى المرّ».

تعمل الطبيبة العامة داليا عبد النبي مع منظمة صحية لعلاج الأطفال، وتشير إلى أن الجرب وجدري الماء منتشران بكثرة، خاصة وسط الأطفال، وفي بداية العدوان كانت تتصدر أعراض الإسهال، لكن لاحقاً انتشرت أمراض متعددة تحتاج لتحاليل مخبرية ومتابعة، لكن ضعف الإمكانات لا يسمح بذلك، والعلاج يطرح لأسباب متعلقة بتوقف الدعم وبطء الاستجابة، والظروف المعيشة الصعبة في الخيام.

تضيف عبد النبي لـ«العربي الجديد»: «لا تتوفر مقومات لمواجهة الجرب، وكان الناس يتعاملون معه بغسل الملابس بالمياه الساخنة، فهو مرض جلدي يسبب حكة تنتج عن حشرة صغيرة تسمى (القارمة الجَرَبية)، وانتشاره السريع يجعل الغزيين يعيشون ضغوطاً نفسية حادة. الجرب منتشر بين الكبار والصغار، وسبق أن حذرنا من ذلك عدة مرات، والاستجابة الطبية ضعيفة، والأدوية المتوفرة لا تكفي، ومفعولها ضعيف، وبعض المصابين يشكون من ضعف فاعلية العلاج، كما أن نقص العناصر الغذائية المتوفرة يسهم في تأخر الشفاء».

ويؤكد طبيب الأطفال محمد درويش أن أطفال النازحين يعيشون في ما يشبه السجن الكبير، ويأكلون أي شيء متوفر، ولا يملكون أدنى وسائل التنظيف، وكل ذلك يساعد على انتشار الأمراض في أجسادهم الضعيفة التي تعدّ ناقلاً سريعاً للأمراض، ويبين أن محاولات المنظمات الدولية لإدخال علاجات الأطفال تقتصر على أنواع محدودة من اللقاحات والأدوية قليلة المفعول في ظل التحكم الإسرائيلي بمنافذ القطاع.

يضيف درويش لـ«العربي الجديد»: «أطفال غزة يواجهون الموت، في ظل انتشار أمراض تؤثر على نموهم ومستقبلهم بشكل أكيد، وأتوقع انتشار مزيد من الأمراض، لأن العلاج مرتهن باتفاق سياسي، وطالما يستمر النزوح سيتواصل الخطر، وهناك موت حتمي يلاحق كثيرين، خصوصاً الأطفال، وأحياناً لا يتمكن الأطباء من توفير الرعاية لبعض المرضى لأنهم أيضاً معرضون للأمراض المعدية، ولا يملكون أية وسائل لوقايتهم من العدوى».

> ينتشر الجدري والجرب بشكل سريع بين الأطفال في مناطق النزوح

بيئة شديدة الخطورة

حذرت منظمة الصحة العالمية من انتشار كثير من الأمراض في مخيمات النازحين بقطاع غزة، مؤكدة أنها سجلت 485 ألف إصابة بالإسهال، بما في ذلك أكثر من 113 ألف إصابة بين الأطفال دون سن الخامسة، ما يجعل الإسهال وسوء التغذية مزيجاً قاتلاً، مشيرة إلى أن أطفال غزة يعيشون في بيئة شديدة الخطورة وسط انعدام الغذاء والدواء والأمان.

العلاجات المتوفرة في غزة ضعيفة المفعول (إياد البابا/ فرانس برس)

من تظاهرة مناهضة للعنف ضد النساء في تونس (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

تزايد جرائم قتل النساء في المغرب العربي

تتصدّر جرائم قتل النساء في بلدان المغرب العربي ومشكلات العنف الأسري اهتمامات الإعلام بشكل متزايد، لكن البيات الحماية لا تزال غير كافية. وكشفت مجموعة «فيمينيسيد (قتل النساء) الجزائر» التي ترصد هذه الحالات منذ عام 2019 أن «امرأة واحدة على الأقل تُقتل كل أسبوع» في البلاد. في حين سجلت منصة «أوقفوا قتل النساء المغرب» 50 جريمة على الأقل في 2023، مقابل أكثر من 30 في 2022، وخمس حالات منذ بداية عام 2024. وفي تونس، لا يقل الوضع خطورة، إذ ارتفع عدد جرائم قتل النساء أربع مرات، ليصل إلى 25 جريمة في 2023 في مقابل ست حالات فقط في 2018، وفق منظمات غير حكومية مثل «أصوات نساء» و«منارة».

وفي ربيع 2023، قُتلت شابة جزائرية (23 سنة) على يد زوجها في قسنطينة (شرق)، وبحسب شقيق الضحية، حُكم على القاتل بالسجن 10 سنوات فقط لأن محاميه قدم ملفاً طبياً يزعم أن موكله كان يعاني من انهيار عصبي، وهي عقوبة طعنت الأسرة فيها لدى محكمة الاستئناف. وأوضحت الباحثة الجزائرية في علم الاجتماع يمينة رحو أن «ظاهرة قتل النساء ليست جديدة، إلا أنها أصبحت أكثر بروزاً مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي».

وتحاول منظمات غير حكومية وجمعيات نسوية في دول المغرب العربي توعية الرأي العام، معتبرة أن الجرائم التي تصل إلى الإعلام ليست سوى غيض من فيض. واعتبرت رئيسة جمعية المرأة والمواطنة في تونس كريمة بربني أن «عدد الجرائم هائل بالنسبة لعدد السكان».

ووقعت آخر محاولة قتل لامرأة في نهاية الأسبوع الماضي في قصفة جنوبي تونس، حيث سكب زوج البنزين وأضرم في جسد زوجته النار بسبب خلافات عائلية متكررة، ونُقلت إلى المستشفى.

ورغم تبني قانون تونسي طموح في عام 2017، ترى بربني أن «تطبيقه لا يسير بالوتيرة المطلوبة»، مشيرة إلى نقص التمويل العام لمراكز الإيواء، وعدم كفاية التدريب على تقويم المخاطر ومنع العنف. مشيرة أيضاً إلى «عدد كبير من العوائق الثقافية»، مثل الصور النمطية الرائجة، والذهنيات التي يجب تغييرها.

وللجزائر أيضاً إطار تشريعي صارم، فقد صدرت 13 عقوبة بالإعدام منذ عام 2019 (خُففت جميعها إلى السجن مدى الحياة)، وهناك قانون صدر عام 2015 يعاقب على التحرش الجنسي وكل أشكال الاعتداء أو العنف اللفظي. وفي المغرب أيضاً، يوجد منذ عام 2018 قانون يحارب العنف الموجه ضد النساء، لكنه يتعرض لانتقادات من الجمعيات النسوية. ووصفت مؤسسة جمعية «أوقفوا قتل النساء المغرب» كاميليا الشهاب الأدوات القانونية في هذه القضايا بأنها «مهزلة»، داعية إلى تشريع «أكثر واقعية» وتدريب أفضل للتكفل بالضحايا.

(فرانس برس)

«حرب تعطيش» إسرائيلية في الضفة الغربية

رام الله ـ **مالك نبيل**

يواجه الفلسطينيون حرب تعطيش بمصادر المياه بالكامل، في حين لا يتوفر دعم دولي من المانحين لتمويل مشاريع استخراج المياه، بحجة أن هذا الأمر يخالف ما تنص عليه الاتفاقات المتبادلة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وسط مخاوف من قطع المياه التام عن الفلسطينيين».

وتفيد إشكالية الاتفاق المتعلق بالمياه إمكانية وصول الهيئات المحلية إلى مصادر المياه، ويوضح رئيس سلطة المياه في بيت لحم، أنطون سلمان، لـ«العربي الجديد»: «يضع الاحتلال شروطاً معقدة تمنع الفلسطينيين من حفر آبار جديدة للمياه، كما أن معظم الينابيع والآبار في محافظة بيت لحم تتركز في «المناطق ج» التي تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية بموجب اتفاق أوسلو، ما يجعل الوصول إليها أو حفرها أمراً صعباً»، ويلفت سلمان إلى أن «كمية المياه التي كانت تصل إلى محافظة بيت لحم قبل نحو 30 عاماً كانت 18 ألف كوب، أما اليوم فلا يصل أكثر من 13 ألف كوب شهرياً، رغم الزيادة السكانية الكبيرة، ما يعني أن حصة الفرد الفلسطيني لا تبلغ 30 ليتراً يومياً، وهذا لا يتلاءم مع معايير منظمة الصحة العالمية المحددة بـ100 ليتر للفرد يومياً». ويحذّر سلمان من وصول نسبة التقليص إلى 50% من الكمية التي كانت تصل سابقاً، ما ينذر بأزمة قد تصل في نهاية الأمر إلى قطع المياه كلياً عن جنوب الضفة في ظل الإجراءات والقرارات التي يتخذها اليمين المتطرف في الحكومة الإسرائيلية، وسط عجز سلطة المياه الفلسطينية عن تقديم حلول يمكن تنفيذها. أما الشرباتي، فتعتبر أن «الخليل تعاني من انعدام العدالة في توزيع المياه بين مدن الضفة»، وتطالب سلطة المياه بأن «تتحمّل مسؤولياتها، وتنفذ دورها في البحث عن حلول، فحفر البلدية آبار مياه والبحث عن مصادر بديلة آمران صعبان بسبب القيود التي وضعها الاحتلال في اتفاق أوسلو».

وليست مناطق شمالي الضفة بعيدة عن حرب التعطيش المائية، وتحديداً قرى نابلس التي تعاني من أزمة مياه «جنونية» بحسب ما يقول محافظها غسان دغلس لـ«العربي الجديد». ويوضح أن «قرى جنوب محافظة نابلس، مثل قريوت وجالود وقصرة وتلفيت وقبلان تصلها المياه مرة واحدة شهرياً، ولا حل إلا بإمدادها بالمياه من نبع قريوت، وهو ما يرفضه الاحتلال بحجة أن النبع يقع في المناطق المصنّفة جي في اتفاق أوسلو». وعن الحلول المطروحة يقول دغلس: «واضح أن لا حلول في الأفق القريب، لأننا أمام تطرّف إسرائيلي يتخذ أي قرار أو إجراء لمعاقبة الفلسطينيين، ولا يسمح حتى بإصلاح خلل تقني أو مضخة مياه تعطلت في وقت سابق. وإذا حفرنا آباراً يصادر الاحتلال المعدات».

> تعود جذور أزمة المياه إلى نكبة 1948، وتفاقمت بعد توقيع اتفاق أوسلو

الحصص المائية للفلسطينيين متهكمة منذ النكبة (جيفيد سيلفرمان/ Getty)

فوز العمال البريطاني يوقف «خطة رواندا»

سريعاً، وفي رئيس الوزراء البريطاني المنتخب حديثاً كير ستارمر بوعوده، واوقف خطة ترحيل المهاجرين الى رواندا

لندن ـ **العربي الجديد**

في أول يوم عمل له، أوقف رئيس الوزراء البريطاني المُنتخب حديثاً كير ستارمر خطة الترحيل التي تقضي بإرسال المهاجرين الذين وصلوا إلى المملكة المتحدة بشكل غير قانوني إلى رواندا، بحسب ما ذكرت صحيفة «تليغراف» البريطانية نقلاً عن مصادر في حزب العمال كما أعاد ستارمر نفسه تأكيد ذلك في أول خطاب بعد الفوز، أمس. وقال مسؤولون في حزب العمال للصحيفة إن مخطط حزب المحافظين لترحيل المهاجرين الذين يصلون إلى المملكة المتحدة بشكل غير قانوني إلى رواندا «مات» فعلياً بعدما تعهد الحزب بإلغائه إذا فاز في الانتخابات. وأشارت الصحيفة إلى أن الهجرة السرية ستكون واحدة من أولويات الحكومة الجديدة، خصوصاً مع توقع زيادة عبور القوارب الصغيرة قناة المانش خلال الصيف.

وكان ستارمر قد أعلن في مقابلة لصحيفة «ذا صن» البريطانية: «سأخفض أرقام الهجرة»، مضيفاً: «إذا منحتمونني الثقة وعهدتم لي بمفاتيح داونينغ ستريت فسأقطع لكم هذا الوعد: سأسيطر على حدودنا وأضمن مساعدة الشركات البريطانية على توظيف البريطانيين أولاً». وأعلن أنه في حال فوزه، سيتخلى فوراً عن خطة المحافظين المثيرة للجدل لترحيل المهاجرين السريين إلى رواندا. وأول من أمس الجمعة، أعلنت وزيرة الداخلية الجديدة يفيت كوبر أن إحدى أولويات الحكومة هي «حفظ حدودنا الآمنة»، مشيرة إلى أنها ستعمل على إنشاء قيادة جديدة لأمن الحدود خلال اجتماعاتها الأولى مع المسؤولين. وبموجب قانون الترحيل إلى رواندا، كان سيُرحيل جميع المهاجرين الذين دخلوا الأراضي البريطانية من دون تأشيرة أو على متن القوارب أو بواسطة مهربي البشر في الشاحنات، إلى رواندا، ولن يتسنى لهم تقديم طلبات اللجوء إلا على الأراضي الرواندية، وفي مطلق الأحوال، لن تكون هناك عودة إلى بريطانيا.

وكانت حكومة رئيس الوزراء البريطاني السابق بوريس جونسون قد أبرمت اتفاقاً مع رواندا يقضي بترحيل طالبي اللجوء من مختلف الجنسيات إليها، وذلك بعد وصولهم بطريقة سرية إلى الأراضي البريطانية في إبريل/ نيسان 2022. ثم جعلت حكومة ريشي سوناك مكافحة الهجرة السرية أولوية لها، وهدّد رئيسها بعدم السماح لأيّ مهاجر سري بالبقاء في البلاد.

رافضون لقانون ترحيل اللاجئين الى رواندا (نيجاميت كريميل/ فرانس برس)

> دعت الأمم المتحدة بريطانيا إلى إعادة النظر في ترحيل المهاجرين

وواجهت حكومة سوناك ضغوطاً متزايدة للحدّ من الأعداد القياسية للمهاجرين الذين يعبرون المانش بزوارق صغيرة من فرنسا.

وفي منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، قضت المحكمة العليا في بريطانيا بأنّ ترحيل طالبي اللجوء إلى رواندا يخالف القانون الدولي، موجّهةً صفعة لرئيس الوزراء. فالمحكمة العليا رأت أنّ المهاجرين معرّضون لخطر الطرد من رواندا إلى بلدانهم الأصلية، إذ إنّهم قد يتعرّضون لمضايقات، وهو ما يتعارض مع المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المتعلقة بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والتي تُعَدّ المملكة المتحدة طرفاً فيها. لكنّ الحكومة أكّدت مجدداً رغبتها في مواصلة مشروعها واقترحت نصاً جديداً.

وفي أواخر عام 2023، تقدم المحافظون بما أطلقوا عليه «قانون سلامة رواندا». يُذكر أنّ أعضاء مجلس اللوردات كانوا قد أعادوا إلى مجلس العموم مشروع القانون لتعديله، المرّة تلو الأخرى، ليوافق هؤلاء في نهاية المطاف على عدم إدخال أيّ تعديلات إضافية إلى النصّ، وقد أقر في 23 إبريل/ نيسان 2024. في ذلك الوقت، دعت الأمم المتحدة بريطانيا إلى إعادة النظر في ترحيل المهاجرين السريين إلى رواندا، محذّرة من أنّ الأمر يهدّد سيادة القانون ويمثّل «سابقة عالمية محفوفة بالمخاطر». ولم يرحل بموجب الاتفاقية أي لاجئ إلى رواندا، باستثناء طالبي لجوء رُفض طلباهما وذهبا إلى رواندا طوعاً بموجب إتفاقية منفصلة قدمت لهما 3000 جنيه إسترليني للذهاب، بحسب «تليغراف». يُذكر أنّ الهجرة كانت في صلب النقاش بشأن الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2016. ويركّز المحافظون على أزمة الهجرة قبل الانتخابات المتوقّعة هذا العام، التي تظهر استطلاعات الرأي الخاصة بها تقدّم حزب العمّال فيها على نطاق واسع. وفي عام 2022، سجل صافي أعداد المهاجرين (الفارق بين عدد الوافدين إلى البلاد وعدد الخارجين منها سنوياً) إلى بريطانيا رقماً قياسياً هو 745 ألفا تقريبا. وفي عام 2023، يُعتقد أن الأعداد وصلت إلى 672 ألفا. وفي العام نفسه، وفد نحو 30 ألفا على متن قوارب صغيرة.

أكاديميا

التعليم في ليبيا... أزمات متلاحقة

زهير هواري

تشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الليبية، العام الماضي، إلى أن عدد طلاب المرحلة الأساسية والثانوية بلغ مليوناً و794 ألفاً و271 طالباً وطالبة، منهم مليون و544 ألفاً و920 يدرسون في المرحلة الأساسية، و249 ألفاً و351 في مرحلة التعليم الثانوي، أما عدد المؤسسات التعليمية فيبلغ 4700. هذه الإحصائيات لا تتناول المشاكل التي تعصف بالقطاع التعليمي في ليبيا، وهي متعددة، تبدأ من انسداد الأفق السياسي الذي يعبر عن نفسه بوجود حكومتين لا تعترف إحداهما بالأخرى، وتعثر العملية السياسية في الوصول إلى خواتيمها بتوحيد مؤسسات وأجهزة الدولة، وهي المشكلة نفسها التي واجهت التعليم خلال السنوات العشر الأخيرة وعبرت عن نفسها بانفجار الاقتتال وتدمير مدارس كثيرة جزئياً أو كلياً نتيجة الصراعات المسلحة. ومع أن الشائع هو أن مشكلة المدارس المدمرة كلياً أو جزئياً بدأت تحل تدريجاً أيضاً، بعد صيانة جزء كبير من هذه المدارس المدمرة، إلا أن هذا الوضع لا يمكن الاعتداد به، إذ لا يستطيع أحد أن يتكهن بموعد نشوب القتال مرة أخرى. ومن المعلوم بموجب تقارير أصدرتها منظمات معنية بالتربية والمؤسسات الرقابية أن قطاع التعليم كان من أكثر القطاعات التي تضررت، خصوصاً في الفترة الزمنية الممتدة بعد 2014، حيث اندلعت الصراعات المسلحة بين الأطراف السياسية المختلفة في البلاد، وتعرضت أعداد كبيرة من المدارس والمعاهد والكليات لأضرار مباشرة لوجودها في مواقع الصراعات المسلحة، وانقطاع سبل الوصول إليها.

وخلال هذه الفترة، جرى استخدام مدارس كثيرة من بعض التشكيلات المسلحة كثكنات لها، وخزنت الأسلحة والذخائر وتم إيواء الجنود وأقيمت معتقلات وسجون فيها. كما أن مدارس حكومية تحولت إلى مراكز إيواء للأسر المشردة من منازلها في المدن والأرياف. وارتفع عدد المدارس المتضررة بالعلاقة مع شدة القتال وتراجع حدته. ففي المكان الذي شهد جولات متتالية تضاعفت الأضرار والعكس. في مدينة بنغازي مثلاً، احتاجت 160 مدرسة لأعمال صيانة وتجهيز بالمستلزمات التي دمرت، كمقاعد الجلوس والكراسي والمكتبات وأجهزة الحاسوب والألواح والمختبرات وما شابه. لكن لا تنتهي مشكلة حتى تطل سواها. ففي العام الماضي برزت قضية تضرر مدارس درنة والمنطقة الشرقية جرّاء الفيضان والسيول التي رافقته والتي بلغ عددها 114 مؤسسة، موزعة على 15 بلدية. بالطبع برزت مشاكل ناجمة عن الأوضاع السياسية، وهي التي تتمثل بمشاكل لوجستية من نوع فقدان الكتاب المدرسي أو تأخر وصوله، ومع أن ذلك أمكن تجاوزه وجرى توزيع الكتب في بداية العام، إلا أن عائد التعليم في القطاع العام ما زال دون المستوى المطلوب، ما دفع بعدد من أهالي التلامذة إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس الخاصة.

(باحث وأكاديمي)

أطفال فرحون بقليل من الطعام في حي الشيخ رضوان (عمر القطاع/فرانس برس)

مجاعة غزة

مليونا فلسطيني لا يجدون الطعام

طابور للمساعدات الغذائية في دير البلح (أشرف ابو عمرة/الأناضول)

فرن تقليدي داخل خيمة نزوح في وسط غزة (إياد البابا/فرانس برس)

توزيع الطعام ينقذ حياة عشرات الآلاف (أشرف ابو عمرة/الأناضول)

طفل مصاب بهزال حاد داخل مستشفى شهداء الأقصى (أشرف ابو عمرة/الأناضول)

ينتقون الأقل تضرراً من الطعام في خانيونس (إياد البابا/فرانس برس)

حذر برنامج الأغذية العالمي من أن مليوني فلسطيني بقطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، معرباً عن «قلقه» إزاء تقليص حجم عمليات تقديم المساعدات من جراء النزاع المستمر. وتتعرض عمليات توصيل المواد الغذائية إلى سكان غزة البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة، ومعظمهم نازحون، لتعقيدات بيروقراطية وعنف منذ اندلاع الحرب. وهناك نوعان رئيسيان من المواد الغذائية التي تدخل إلى القطاع أولهما المساعدات الدولية، وهي إمدادات تقدمها أو توزعها في الأساس الأمم المتحدة من مواد غير قابلة للتلف سريعا، مثل الأرز والدقيق والمعلبات، والتي شكلت الجزء الأكبر من الواردات خلال الحرب، وثانيهما الشحنات التجارية. ويزعم جيش الاحتلال السماح بدخول المواد الغذائية التجارية من إسرائيل والضفة الغربية المحتلة منذ مايو/أيار الماضي، وذلك بعدما احتل «معبر رفح» عقب هجوم واسع على المدينة، وهي بوابة الدخول الرئيسية من مصر، مما أدى إلى انخفاض كبير في تدفق مساعدات الأمم المتحدة. وتشن إسرائيل منذ تسعة أشهر حرباً مدمرة على غزة بدعم أميركي، ما خلف أكثر من 125 ألف قتيل وجريح، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد عن 10 آلاف مفقود وسط دمار هائل ومجاعة. وتتواصل الحرب في تجاهل فج لقراري مجلس الأمن الدولي بوقفها فوراً، وأوامر محكمة العدل الدولية بإنهاء اجتياح مدينة رفح، واتخاذ تدابير لمنع وقوع أعمال إبادة جماعية، وتحسين الوضع الإنساني بالقطاع.

(العربي الجديد)